فراس عزيز ديب

«ناتو» عربي بعيونِ سوريّة.. بين الواقع والأمنيات من سيدفع الثمن؟!

في عالمٍ مجنون تضربهُ العواصفَ المطرية صيفاً وتحتجب عنه خيراتُ الشتاء في موسمها، باتَ من الطبيعي أن ترى ما يوازيها من عواصفَ عسكرية وسياسية كان آخرها الحديث عن تشكيل تحالف من دول هذا الشرق على هيئة «ناتو»، ولأن الفكرة لاقتَ صدىً واسعاً في التحليلات لابد من معالَجة بعض النقاط المهمة لكي تتضح لنا حقيقةَ الدعوة والأهم أين الجمَهورية العربية السورية من كل ذلك؟

أولاً: يخطئ البعض عندما يأخذ ولو من باب التوصيف بأن هذا الحلف هو عبارة عن «ناتو سني»، هذا التوصيف فيه الكثير من المغالطات التي يروج لها عن قصد أو من دون قصدَ من يقف معهُ أو من يعارضه، فالطرف الأول يرى بأن تعويم المذهبية هي سلاح فعّال ومجرب ويستحقِ المغامرة لكونه الوحيد القادر على استجلاب التعاطف الأعمى عبر العالم، أما الطرَف الثاني فهو عاجز عن الإجابة عن السؤال التالي: إذا كان الحلف سنياً فضدّ من؟ هل المقصود بأنه ضد إيران الشيعية؟ هكذا توصيفات تتعدى فكرة المغالطة عندما نختصر كل هذا الصراع الجاري في المنطقة بمذهبية هذه الدولة أو تلك، فلا دول الناتو المزعوم تختصر المذهب السني ولا إيران تختصر المذهب الشيعي في هذا العالم مهما حاولت الماكينة الإعلامية لكلا الطرفين الترويج لذلك، دون أن ننسى فكرة أن ربط مفهومِ المقاومة بمذهب هي إساءة للمقاومة أياً كان هذا المذهب، فليس كل من يعتنق روح المقاومة للهيمنة الأميركية قد يرى إيران هي طوق نجاة.

بالسياق ذاته علينا ألا ننسى فكرة أن إيران أساساً كدولة بمعزل عن المذهب الذي تتبناه، تتمتع بعلاقات أكثر من ممتازة مع كل هذه الدول، إذن لماذا يتم التسويق للمذهبية عندما يعلو صوت التحريض، فيما يتجاهل الجميع المذهبية عند توقيع اتفاقيات التعاون التجاري؟! هل يعلم من يروج لهكذا تحريض بأن هناك سعياً إيرانياً تركياً مثلاً ليصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ثلاثين مليار دولار؟!

ثانياً: عود على بدء في فكرة الصراع بين «الشعار» والقدرة على التطبيق، بين المصطلحات الجامدة غير القابلة للتعديل ضمن سياق هذا العالم المتغير وإلزامية النظر بموضوعية لكل هذه المتغيرات، ولعل على رأس هذه المصطلحات يأتي مفهوم «الأمن القومي العربي»، ومن علائم الجمود في التوصيفات إصرار البعض على عدم موت هذا المصطلح منذ دخول القوات العراقية دولة الكويت، منذ هذا التاريخ حتى الآن لم يتبقّ من هذا المصطلح إلا بضعة شعارات مرتبطة به اليوم، ونبدو فعلياً أمام خيارين في آلية فهمَ الأمن القومي العربي:

الخيار الأول يقدم صيغة جديدة لفكرة الأمنِ القومي العربي، تنطلق من نظرية أن السلام مع إسرائيل وحده ما يصنع الأمن والاستقرار، لم تأتِ هذه الفكرة من فراغ إذ إن أصحابها يدافعون عنها من عدة أوجهَ أهمها البحث عن رفاهية الشعوب التي تعبت من الحروب، وتحديداً أن الدول التي لم يضربها الربيع العربي ترى بنفسها وقد تمكنت من تجاوز العقبة الأصعب وهي قادرة اليوم على الانطلاق نحو المستقبل برؤى أوضح تعتمد على أفكار أساسية أهمها احتواء كل الدول التي تسبب ضرراً للأمن القومي العربي، فالكيان الصهيوني عملياً سيخرج من معادلة الصراع، والنظام التركي الغارق بمشاكله الداخلية يبدو كذلك الأمر سيخرج من حدود الوهم باستعادة إمبراطورية الإجرام العثمانية، يبقى الخطر الأهم بالنسبة لهم هو الخطر الإيراني، لكن حتى هذا الخطر سيصبح تحصيلَ حاصل إن نجحت إيران والولايات المتحدة بتذليل الصعوبات لعقد الاتفاق النووي.

الخيار الثاني: وهو الخيار التقليدي الذي وإن كان يستند إلى مضامينَ صادقة وحقيقية أهمها طرح القضية المركزية كجوهر للصراع والأساس في فهم فرضية الأمن القومي العربي الموجه لحماية العرب من الكيانَ الصهيوني، إلا أنه حتى الآن لم يقدم البدائل التي تُحاكي المتغيرات، حتى نظرته لفشل الدول التي نزعت نحو السلم بتحقيق الرفاهية المطلوبة لشعوبها قد يرجع إلى إخفاق بالمنظومة الداخلية لهذه الدول وليسَ فشلاً بما ما قد يصنعه السلام، ولكيلا نظلم هذا الخيارَ علينا الاعتراف بأنه كان يعمل على عدة جبهات بل إن محاولة عزله بالأساس كانت هدفاً للمدافعين عن الخَيار الأول من دون أن ننسى فكرةَ الدخلاء الذين تغلغلوا في الأمن القومي العربي بشعاراتٍ شتى لكنهم في النهاية قد لا يفرقون كثيراً في الطموحات بعيدة المدىً عن غيرهم.

سقط مفهوم الأمن القومي العربي ولن يعود إلا ببدائل تحاكي الواقع تحديداً عندما اختصرنا الخطر على هذا المفهوم بذاك القادم من فلسطين المحتلة، إذن نحن في صراعٍ على التوجهات، لنكف الحديث عن الصراع المذهبي مع كل شاردة وواردة لأننا ببساطة نعطي لِمن يريد السيطرة على المنطقة انتصارات مجانية! هو ليس صراعاً بين مذهبين هو صراع بين توجهين الأوّل يرى أن المنطقة والعالم تتبدل ولا بد للمنطقة العربية أن تحجز مكاناً لها في عالم ما بعد انتهاء القطبية، والثاني يرى أنه لا يزال هناك إمكانية عملياً للاستثمار بالشعارات المتعلقة بمبدأ المقاومة حتى آخر نفس باعتبارها تجسيد لمصالح أصحاب الحقوق، من دون أن ننسى أن أصحاب الحقوق أساساً هم جزء من القبول بدولة إسرائيل.

ثالثاً: عندما تريد بناء تحالف ما عليك فعلياً أن تبنَيه في الأطر التي تضمن لك القوة، فكرة الناتو كأحد أوجه تجسيد القطبية في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لا يمكن لها أن تكون ناجحة اليوم في منطقتنا العربية، هناك من يطرح تساؤلاً: ما هذا الناتو الذي يتم الإعلان عنه من الأردن؟ ما هو الدور الوظيفي للأردن لكي يكون له هذا الثقل وهو بلد يعيش على المساعدات؟

لعلَّ الإجابة عن هذا السؤال تختصر كل هذا الجدال، إذ لا يخفى علىِ أحد أن الحديث عن تشكيل هذا التحالف ليس بجديد، بل إنه طُرح علناً خلال الزيارة الشهيرة التي قامَ بها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى المملكة العربية السعودية، يومها كان ترامب بمساعدة ابنته ايفانكا وصهره جاريد كوشنير كمن يؤسس للسنوات الأربعَ القادمة التي ستحمله إليها صناديق الاقتراع لولايةٍ ثانية، ترامب الرافض لكل أشكال التلاقي مع إيران كان فعلياً يرغب بتحالف قوي يحارب إيران من مبدأ أن الولايات المتحدة لا تريد أن تحارب عن الآخرين، يومها تلاشت فكرة إنشاء هذا التحالف مع سقوط دونالد ترامب في الانتخابات وأصبح وجود هذه الفكرة ليس ضرورياً لكون الإدارة الديمقراطية الحالية في البيت الأبيض ترى إيران صديقاً يمكن التلاقي معه في الكثير من النقاط، ولا يمكن لها حتى التفكير بمجرد الدفع للحرب في المنطقة أياً كانت المسوغات.

بالسياق ذاته فإن كل ما قيل وما كُتب من تحليلات عن هذه الفكرة منذ عرض المقطع المجتزأ لحديث الملك الأردني تجاهل نقطة جوهرية وهي أن الملك قال بصراحة إننا «سندعم إنشاء»، «سنكون أول من ينضم في حال الإنشاء» عملياً الجميع يحلل افتراضات ساقها الملك في كلامه، هذه الافتراضات قد لا تتعدى فكرة الأمنيات، تحديداً أن الأردن يعيش دائماً كابوس «الوطن البديل» للفلسطينيين في إطار التسوية الشاملة وهذا ما قاله علناً مسؤولون رسميون في القيادة الصهيونية، ولعل تركيز العاهل الأردني على فكرة أن يكون البيان الخاص بإنشاء هكذا تكتل واضحاً لا يحتمل التأويل وهو دليل فعلي بأن كل ما يجري من أحاديث هي مجرد أمنيات!

في الخلاصة: رمى الملك الأردني حقيبة أمنياته في سوق التصريحات السياسية، لكن المسافة لا تزال شاسعة بين الواقع والأمنيات، إن ولادة هكذا تحالفات قد تكون ممكنة لكن في حال تم التوصل لاتفاقيات على مستوى المنطقة، وهنا يمكننا القول إن ألف باء النجاح لهكذا تحالف هو الوضع في سورية، تحديداً بما يتعلق بشقي الحرب عليها تحت شعارات واهية أو مستقبل عملية السلام مع الكيان الصهيوني، عدا عن ذلك ستبقى المنطقة تدور في الوهم بين من يأخذها نحو المذهبية ويرمي بها نحو التحريض، ليس هناك من ناتو عربي ولا شرق أوسطي لكن الجميع فيما يبدو مستفيد من ارتفاع حدة التحريض، الفوضى هي سوق النخاسة الذي يستفيد منه الجميع والخاسر الوحيد هي شعوب هذا الشرق البائس.. للأسف!

«أونروا» تواجه عجزاً قياسياً يفوق مئة مليون دولار

| الوطن

أعلن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، فيليب لازاريني أن «إيجاد حل للمشكلة المالية المزمنة للوكالة يتطلب إرادة سياسية لمطابقة دعم التفويض بموارد كافية»، موضحاً أن المشكلة تكمن في التناقض بين ما يتوقع أن تقدمه الوكالة والموارد المتوافرة.

وأضاف لازاريني في مؤتمر صحفي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وفق موقع أخبار الأمم المتحدة: إن «هذا لن يؤدي إلا إلى مزيد من اليأس والشعور بالتخلي عن واحد من أكثر المجتمعات عوزاً في المنطقة، في وقت ينعدم فيه الأفق السياسي وفي أزمة اقتصادية غير مسبوقة ونزاعات متعددة».

وحول الفجوة المالية التي تعاني منها الوكالة، قال المفوض العام، «بشكل أساسي، بين التمويل الذي تم تلقيه بالفعل في عام ٢٠٢٢ والتمويل المتوقع بما في ذلك ما تم التعهد به خلال مؤتمر التعهدات الخميس، لا يزال لدينا عجز كبير يزيد على ١٠٠ مليون دولار».

وفي آب ٢٠١٨ اتخذ الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قرارا بوقف التمويل المخصص من بلاده لوكالة «أونروا»، بعدما كانت على مدى عقود المساهم الأول في موازنة الوكالة.

وخفضت أميركا في بداية ٢٠١٨ بنسبة كبيرة مساعدتها للوكالة الأممية، إذ إنها لم تقدّم في العام المذكور سوى ٦٠ مليون دولار مقابل ٣٧٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧.

وحذر لازاريني من أنه «إذا أخفقنا في سد فجوة التمويل في الشهرين المقبلين، فإن توفير التعليم لأكثر من نصف مليون فتاة وصبي أو الحصول على الرعاية الصحية الأولية لما يقرب من مليوني شخص، وكل المساعدات الغذائية والنقدية الطارئة التي تستهدف اللاجئين الأشد فقراً ستتعرض لخطر شديد جسيم».

ووفق تقرير صدر الخميس الماضي عن «أونروا»، ونشرته قناة «المملكة» الأردنية تحتاج الوكالة إلى ٥ ملايين دولار أميركي في الأردن لتقديم المساعدة النقدية الطارئة ربع السنوية للاجئين الفلسطينيين من سورية.

ويوجد في الأردن ١٩ ألف لاجئ فلسطيني قادم من سورية، وفق تقديرات «أونروا» التي تحدثت عن حاجة ١٠٠ بالمئة منهم إلى مساعدات نقدية طارئة، وسط معاناتها من «نقص تمويل مزمن»، جعلها «تواجه الوضع المالي الأكثر تهديدا في تاريخها الحديث».

وتلقت «أونروا» وفق التقرير حتى الشهر الجاري ٣١٣ مليون دولار فقط من إجمالي ٨١٧ مليون دولار مخصصة لميزانية البرامج، حيث أعلن المفوض العام للوكالة، أن «قدرة الوكالة وأدواتها الداخلية لإدارة النقص المزمن في التمويل استنفدت».

وبينت الوكالة بداية العام الحالي حاجتها لـ٣٦٥ مليون دولار من أجل استجابتها الإنسانية في سورية ولبنان والأردن.

وتحدثت «أونروا» عن الحاجة إلى تلك الأموال لمعالجة عواقب الأزمة في سورية و«التدهور الاجتماعي والاقتصادي في لبنان وسورية وتأثيرات جائحة كورونا، والصراع في أوكرانيا».

وتستخدم الأموال المشار إليها في توفير المساعدات الغذائية والنقدية الطارئة للاجئين الأكثر ضعفًا والوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة، لأولئك الذين أجبروا على الفرار نتيجة الحرب الإرهابية التي شنت على سورية.

وتقدم «أونروا» مساعدة طارئة لـ٤٢٠ ألف لاجئ فلسطيني في سورية وأكثر من ١٦٢ ألف لاجئ في لبنان بما في ذلك ٢٩ ألف لاجئ فلسطيني من سورية، ونحو ١٩ ألف لاجئ فلسطيني في الأردن.

وتحتاج الوكالة وفق التقرير أيضاً إلى ١٣ مليون دولار لضمان توفير المساعدة النقدية الطارئة للاجئين الفلسطينيين من سورية وغيرهم من اللاجئين الفلسطينيين المعرضين للخطر في لبنان.

ولم يُسفر مؤتمر التعهدات للوكالة عن سد العجز المالي للوكالة التي تلقت خلال المؤتمر تعهدات قيمتها ١٦٥ مليون دولار أميركي.

وقالت الناطقة الرسمية للوكالة الأممية تمارا الرفاعي في تصريح نقلته قناة «المملكة»: إن «مجموع التعهدات التي قُدمت في مؤتمر استضافته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك الخميس، ١٦٥ مليون دولار، إضافة إلى ما تلقته الوكالة خلال ٢٠٢٢، ودفعات ما زالت تتوقعها خلال الصيف تضع الوكالة أمام عجز يفوق ١٠٠ مليون دولار».

شبكة أنفاق تحت خيامه وانتشار للزواحف فيه

تصاعد جرائم القتل بشكل مطرد في «مخيم الهول»

تصاعد جرائم القتل بشكل مطرد في «مخيم الهول» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي والذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية» (أ ف ب – أرشيف)

مع تصاعد جرائم القتل بشكل مطرد في داخله، عُثر على جثة امرأة مقتولة ومفصولة الرأس، في «مخيم الهول» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي والذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية»، بالتزامن مع تعرض عشرات الأشخاص من ضمنهم أطفال للدغات خطيرة، نتيجة انتشار العقارب والزواحف بشكل كبير داخل المخيم.

وعثرت ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لـ«قسد» على جثة سيدة مفصولة الرأس عن الجسد دون العثور على الرأس في القسم الرابع الخاص بالنازحين السوريين في المخيم، وذلك حسب ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

وتعتبر هذه الجريمة السادسة ضمن المخيم خلال الشهر الجاري وتحديداً منذ ١١ حزيران، حيث قتلت ٦ سيدات، ٣ مجهولات الهوية و٣ من النازحات السوريات، إذ عثر الأربعاء الماضي على امرأة مقتولة، في ملعب كرة القدم ضمن القطاع الثالث المخصص للعراقيين داخل المخيم.

وبذلك، يرتفع إلى ٢١ تعداد الجرائم التي شهدها المخيم منذ مطلع عام ٢٠٢٢، والتي أفضت إلى مقتل ٢٢ شخصاً، وفقاً للمصادر.

ووفق تقارير صحفية، فإن «الأسايش» شنت في «مخيم الهول» حملة أمنية واسعة بعد تصاعد عمليات القتل ومحاولات الفرار وزيادة أنشطة الخلايا النائمة الموالية لتنظيم داعش الإرهابي، طالت أغلب قطاعات المخيم والمناطق المجاورة، واستهدفت الأقسام السادس والرابع والثالث.

ونقلت التقارير عما سمته «مسؤول أمني بارز» من «إدارة المخيم»، أن «الأسايش» عثرت على شبكة من الأنفاق والخنادق تحت الخيام، وألقت القبض على ثلاثة أشخاص مشتبه بهم في إطار تحقيقاتها في مقتل نازحات سوريات ولاجئات عراقيات خلال الشهر الحالي.

وتزايدت في الآونة الأخيرة، جرائم القتل داخل المخيم الذي يقطنه أكثر من ٥٤ ألف شخص، ويشهد حالة من الانفلات الأمني وسط عجز «قسد» عن ضبط الأوضاع داخله.

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد والتي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي وعائلاتهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

على خط مواز، تحدثت شبكة «عين الفرات» المعارضة، عن انتشار العقارب والزواحف داخل المخيم، في الآونة الأخيرة، بشكل كبير وخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة، حيث تعرض عشرات الأشخاص من ضمنهم أطفال للدغات خطيرة.

وأشارت إلى أن قاطني المخيم، لجؤوا للطب العربي (الطب البديل) للتداوي من اللدغات، نتيجة عدم توافر المصل المضاد للسم، حيث يتم جرح مكان اللدغة وسحب الدم عن طريق الفم ثم فرك المكان المصاب بالثوم.

وأكدت أن عدد الإصابات خلال حزيران الجاري تجاوز الـ١٠ معظمهم من الأطفال، كما سجلت حالتا وفاة لأطفال بسبب اللدغات السامة خلال فترة سابقة.

ويعاني قاطنو المخيم من نقص حاد في الخدمات بشكل عام والخدمات الطبية بشكل خاص.

وكالات

«النصرة» يحضر للقضاء على «أنصار الإسلام» في إدلب للحصول على قبول غربي وارتداء ثوب «الاعتدال»

«هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي تحضر لحملة أمنية واسعة ضد ميليشيات «أنصار الإسلام» في إدلب (عن الانترنت)

تحضر «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، منذ عام ٢٠٢١ حملة أمنية واسعة ضد ميليشيات «أنصار الإسلام» في إدلب من المفترض أن تشمل أولاً اعتقال قياداتِ الثانية ثم تفكيك مجموعاتها وسلب سلاحها ونقاط سيطرتها، باعتبارها تشكل عقبة أمام مساعي «الهيئة» للظهور بمظهر «معارضة معتدلة» والانفتاح على الغرب.

وذكر موقع الكتروني معارض في تقرير، أن «تحرير الشام» اعتقلت أواخر أيار الماضي أبو الدرداء الكردي، وهو أحد المتزعمين المقربين من أبو عبد الرحمن الكردي المتزعم العسكري لـ«أنصار الإسلام» في إدلب.

وأشار التقرير إلى أن عملية الاعتقال نفذت بطريقة وصفها المناهضون لـ«الهيئة» بالوحشية، إذ طاردت مركبات ما يسمى الجهاز الأمني لـ«الهيئة» أبو الدرداء أثناء قيادته للدراجة النارية ومعه طفله ذو الأربعة أعوام في محيط حارم غرب إدلب، وعندما رفض التوقف صدم «الأمنيون» بمركباتهم دراجته فأوقعوه أرضاً، ثم اعتقلوه وحولوا طفله الصغير المصاب إلى مخفر شرطة قريب من مكان الاعتقال ليتم فيما بعد تحويله إلى المشفى لتلقي العلاج.

وأوضح التقرير أنه في منتصف حزيران ٢٠٢١ اعتقلت «الهيئة» المدعو طه الإدلبي الذي يشغل منصب نائب «أمير أنصار الإسلام».

وذكر المدعو أبو حمزة الكردي المنشق عن «الهيئة» على «تيلغرام»، أن «الهيئة» تعمل منذ مدة طويلة على اعتقال من سماهم «المجاهدين» ضمن «أنصار الإسلام» والتضييق عليهم، واليوم اقترب موعد التجهيز لحملة عسكرية لفرط هذه الميليشيا نهائياً أو جعلها ضمن التبعية المباشرة لـ«الهيئة».

وأوضح التقرير أنه مطلع عام ٢٠٢٢ أطلقت «الهيئة» سراح عدد من متزعمي «أنصار الإسلام» الذين اعتقلتهم منتصف عام ٢٠٢١، وأبرز المفرج عنهم عمار الكردي وأبو علي القلموني وعبد المتين الكردي وآخرين، واحتفظت بالمتزعم العسكري للميليشيات أبو عبد الرحمن الكردي.

وأشار إلى أنه ورغم الاعتقالات التي تعرض لها متزعمو الميليشيات خلال عام ٢٠٢١، وما تبعها من سياسات تضيق كطرد مسلحيها من المنازل التي كانوا يسكنونها، ظلت «أنصار الإسلام» صامتة، في الوقت الذي أبقت فيه على قنوات اتصال مع «الهيئة» لكي تفرج عن متزعميها، ويبدو أن هذا ما أزعج الأخيرة بالفعل بعدما بدت عاجزة عن تطويع الميليشيات وإجبار مجموعاتها على الانشقاق وفشلها في إقناع قيادة الميليشيات بضرورة مبايعة متزعم «الهيئة» المدعو أبو محمد الجولاني، في حين أخفق الأخير أيضاً في خلق مبررات لاستئصال الميليشيات كما فعل مع سابقيها، من تنظيمات «جنود الشام» و«جند الله» وغيرهم.

ونقل التقرير عن مسلحين: أن «الهيئة» تحضر حملة أمنية واسعة ضد «أنصار الإسلام» في إدلب والتي من المفترض أن تشمل أولاً اعتقال قيادات الميليشيات، ثم تفكيك مجموعاتها وسلب سلاحها ونقاط سيطرتها.

وأرجع المسلحون، إطلاق الحملة المستجدة إلى الرسائل الغربية التي التقطتها «الهيئة» والتي تلمح إلى ضرورة إنهاء «أنصار الإسلام» باعتبارها تشكل عقبة أمام التحولات التي تجريها «الهيئة» في إدلب ومساعي الانفتاح على الخارج.

ويعتبر أبو الدرداء الكردي من أبرز المسلحين المطلوبين لما يسمى «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي، في حين يتهم المسلحون المناهضون لـ«الهيئة» عدداً من الشخصيات المقربة من الجولاني بالتحريض على «أنصار الإسلام» والمطالبة بالقضاء عليها، باعتبارها تشكل خطورة لا تقل عن خطورة تنظيم داعش الإرهابي.

ونقل التقرير عن مصادر متطابقة: أنه يمكن تلخيص السياسة العامة لميليشيات «أنصار الإسلام» بأنه يعرف عن مقاتليها رفضهم مبايعة الجولاني.

وتأسست ميليشيات «أنصار الإسلام» في عام ٢٠١٤ في ريفي دمشق والقنيطرة، وهي الفرع السوري للتنظيم الأم الذي أسس شمال العراق قبل الحرب الإرهابية على سورية.

وكالات

تراجع ملحوظ في تهديدات النظام التركي بشن عدوان واعتداءاته تواصلت بكثافة على ريف حلب

الجيش يردع الإرهابيين في «خفض التصعيد» ويواصل دحر دواعش البادية

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

الجيش السوري واصل حملته بتمشيط قطاعات حمص الشرقية والرقة ودير الزور لتطهيرها من فلول الدواعش (عن الانترنت)

واصل الجيش العربي السوري أمس عمليات ردع الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد ودحر بقايا فلول مسلحي تنظيم دواعش الإرهابي في البادية الشرقية، على حين استمر النظام التركي باعتداءاته المكثفة على ريف حلب الشمالي، على الرغم من تراجع تهديداته بشكل ملحوظ بشن عدوان جديد على مناطق في شمال سورية لإقامة ما يسميه «منطقة آمنة» داخل الأراضي السورية بعمق ٣٠ كيلومتراً على الشريط الحدودي.

وفي التفاصيل، فقد تعرض محيط قرية صوغوناكه التابعة لناحية شيراوا بريف عفرين شمال غرب حلب لقصف مدفعي مكثف من قوات الاحتلال التركي المتمركزة في قاعدة جلبل بناحية شيراوا، بعد قصف عنيف نفذته قوات الاحتلال منتصف ليلة الجمعة – السبت واستهدافها محيط قرى كشتعار وأبين وحرش قرية صوغانكه بناحية شيراوا إضافة إلى استهداف قرى مرعناز ومنغ ومحيط مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي، من دون وقوع خسائر بشرية، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

تزامن ذلك حسب المصادر مع قيام ما تسمى «قوات الحماية الجوهرية» التي تم تشكيلها «لحماية الأحياء أثناء الحروب والأزمات»، منذ عدة أيام برفع سواتر ترابية وحفر خنادق ووضع متاريس في الأحياء والمناطق الملاصقة للحدود التركية في مدينة الدرباسية شمال الحسكة، دون أن يكون لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» أي مشاركة في هذه الإجراءات، وذلك بعد أن أعاد الاحتلال التركي قبل أيام تسخين الوضع في مناطق ريف الحسكة الشمالي بعدما ضبطته القوات الروسية.

يأتي ذلك في وقت تراجعت بشكل ملحوظ منذ عدة أيام تهديدات النظام التركي التي دأب على إطلاقها بداية الشهر الماضي بشن عدوان جديد على شمال سورية بذريعة إقامة ما تسمى «منطقة آمنة» بعمق ثلاثين كيلومتراً على الشريط الحدودي في داخل الأراضي السورية، لتوطين مليون لاجئ موجودين على أراضيه.

تراجع تهديدات النظام التركي جاء مع تعزيز الجيش العربي السوري المتواصل لوجوده في شمال البلاد وتسيير القوات الروسية دوريات شبه يومية وتحليق للطيران المروحي والحربي في أجواء المنطقة.

في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، واصل الجيش العربي السوري رده على خروقات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه لاتفاق وقف إطلاق النار، حيث وجهت وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف حماة الشمالي رمايات مدفعية لمواقع «النصرة» وحلفائه في محاور العمقية والقطاطرة بسهل الغاب الشمالي الغربي، حسب مصادر مصدر ميداني تحدث لـ«الوطن»، وأوضح أن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف إدلب الجنوبي دكت بالمدفعية الثقيلة، مواقع للإرهابيين في كفر عويد والفطيرة وفليفل وسفوهن وبينين بمنطقة جبل الزاوية، وذلك رداً على خرق مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» لاتفاق وقف إطلاق النار في «خفض التصعيد»، واعتدائها على نقاط عسكرية خلال اليومين الماضيين في محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي.

وفي البادية الشرقية، أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش بمؤازرة القوات الرديفة، واصل حملته بتمشيط قطاعات حمص الشرقية والرقة ودير الزور، لتطهيرها من فلول الدواعش الذين كثفوا اعتداءاتهم فيها مؤخراً على نقاط عسكرية وحافلات ركاب تقل مدنيين وعسكريين.

من جهة ثانية، سيرت قوات الاحتلال الأميركي برفقة «قسد» دورية مشتركة في بلدة الشحيل وفي القرى والبلدات المجاورة لها، بريف دير الزور الشرقي، حسب مصادر إعلامية معارضة تحدثت أيضاً عن تسيير دورية أخرى للاحتلال و«قسد» بريف منطقة رميلان شمال شرق الحسكة.

في الأثناء، ذكرت المصادر أن «قسد» داهمت مدعومة بمروحيات تابعة للاحتلال الأميركي منزلاً في قرية الدامان قرب مدينة البصيرة بريف دير الزور الشرقي وتمكنت من إلقاء القبض على من قالت المصادر إنه «قيادي في تنظيم داعش».

وأشارت المصادر إلى أن العملية جرت ليلة الجمعة، وسط تحليق لمروحيات «التحالف الدولي» في أجواء المنطقة، حيث تم اعتقال «القيادي» وعثر بمنزله على مستودع للأسلحة والمتفجرات وجرت مصادرة المحتويات من أسلحة رشاشة ومخازن وألبسة عسكرية.

متزعم «قسد» أعلن استعدادها للمواجهة.. وانتخاب مسلم مجدداً زعيماً لـ«با يا دا»

«الإدارة الذاتية» الكردية تطالب بخطط مشتركة مع دمشق بهدف مواجهة أي عدوان تركي

أكدت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية على ضرورة وضع خطط مشتركة مع الحكومة السورية لمواجهة أي عدوان تركي محتمل للنظام التركي على شمال سورية، معتبرة أن ذلك «سيفتح المجال أمام تفاهمات أخرى».

واعتبرت عضو هيئة الرئاسة في «حزب الاتحاد الديمقراطي– با يا دا» الكردي فوزة يوسف في تصريح نقلته صحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة للنظام السعودي، أن التطورات الأخيرة في مناطق شمال شرق سورية، بعد ارتفاع وتيرة تهديدات تركيا بشن عملية عسكرية جديدة، تتطلب وضع جميع التناقضات بين الحكومة و«الإدارة الذاتية» جانباً.

ويسيطر «با يا دا» على «الإدارة الذاتية» وتعتبر «وحدات حماية الشعب» ذراعه المسلحة وهي بالوقت ذاته تشكل العمود الفقري لـ«قوات سورية الديمقراطية– قسد» التي تسيطر على أراض واسعة في شمال وشمال شرق سورية وتهيمن على «الإدارة الذاتية».

وفي الـ٢٠ من الشهر الجاري عقد «با يا دا» مؤتمره الخامس في الحسكة، وأعلن في بيانه الختامي، المنشور على موقعه الرسمي، انفتاحه «على الحوار مع دمشق لإيجاد حل لكل القضايا الوطنية».

وأعاد «با يا دا» انتخاب كلٍّ من صالح مسلم وآسيا العبدالله لرئاسته المشتركة، بعد عدّة سنوات من مغادرتهما المنصب.

وأكدت يوسف «ضرورة وضع خطط مشتركة» بين دمشق و«الإدارة الذاتية» في القامشلي لمواجهة النظام التركي، معتبرة أن ذلك «سيفتح المجال أمام تفاهمات أخرى»، مضيفة: «من طرفنا سنلتزم بما سيتم الاتفاق عليه بهذا الخصوص وما يقع علينا من مسؤوليات».

وشددت يوسف على ضرورة «وضع إستراتيجية مشتركة» بين الحكومة السورية و«قسد» للتعامل مع تهديدات النظام التركي بشن عملية عسكرية في شمال وشمال شرق سورية.

وحول الموقف الأميركي من احتمال شن النظام التركي عدوان جديد على الأراضي السورية، قالت يوسف: إن «الجانب الأميركي أكد خلال تصريحات رسمية وعلى لسان كبار المسؤولين عدم موافقته على العملية التركية»، معربة عن اعتقادها بأن موقف الإدارة الأميركية لن يكون سلبياً من حديث الميليشيات الكردية مع الحكومة السورية.

وفي السابع من الشهر الجاري، ذكرت «قسد»، أن «مجلسها العسكري» أصدر بياناً ختامياً في نهاية اجتماع استثنائي عقده لمناقشة التطورات الأخيرة في مناطق شمال وشرق سورية إثر التهديدات التركية بغزو محتمل يستهدف المنطقة، أكد خلاله استعداد «قسد» للتنسيق مع قوات الجيش العربي السوري لصدّ أي هجوم تركي محتمل وحماية الأراضي السورية بمواجهة الاحتلال.

وتأتي تصريحات اليوسف عقب إشارة متزعم «قسد» مظلوم عبدي الخميس الماضي في مؤتمر صحفي لوسائل إعلامية في الحسكة، أنهم يأخذون تهديدات النظام التركي على محمل الجد ومستعدون للدخول في أي مواجهة محتملة.

وتُعدّ عودة مسلم الذي انتخب رئيساً جديداً لـ«با يا دا» في المؤتمر الذي انعقد في مدينة الحسكة بعد خمس سنوات من مغادرته، وشريكته في القيادة آسيا العبد الله، حسب تقارير صحفية، رسالة تحدّ إلى الأتراك الذين يرون فيه زعيماً وراعياً لمصالح «حزب العمال الكردستاني» في سورية والذي يعتبره النظام التركي منظمة إرهابية، ورسالة تطنيش إلى واشنطن بخصوص رغبة الأخيرة في إرساء أرضيّة حوار مع أنقرة، على أساس عزل ملفّ «قسد» عن ملفّ «العمال الكردستاني»، من خلال فكّ الارتباط العسكري والسياسي بينهما، وعلى عكس النصائح الأميركية، فقد رفع المؤتمر في يافطته الرئيسة، صوراً عملاقة لمتزعم حزب «العمال»، عبد الله أوجلان، مع رفع رايات ترمز إلى «ب كا كا».

وكالات

نظام أردوغان يكرّس «سياسة الأمر الواقع» عبر «سياسة الخنادق والجدران العازلة» شمالاً

| حلب- خالد زنكلو

جدار عازل جديد يفصل بين بلدتي تلالين ومارع في ريف حلب الشمالي الأوسط (عن الانترنت)

يسعى النظام التركي لتكريس هيمنته على المناطق التي يحتلها في شمال سورية من خلال بناء الجدران العازلة وحفر الخنادق التي تقطع أوصال المناطق لفصلها عن محيطها السوري بغية ضمها إلى الأراضي التركية.

ويرى مراقبون للوضع في الشمال، أن «سياسة الجدران العازلة والخنادق» التي يتبعها نظام الرئيس رجب طيب أردوغان ما هي إلا استمرار لـ«سياسة الأمر الواقع» التي يفرضها في جميع المناطق المحتلة، وعلى حساب مصلحة السكان الرازحين تحت نير الاحتلال والرافضين لوجوده وإجراءاته القمعية التمييزية.

وبيّن المراقبون لـ«الوطن»، أن ما يقوم به جيش الاحتلال التركي راهناً وبمساندة مرتزقته التي يسميها «الجيش الوطني» في ريف حلب الشمالي الأوسط ببناء جدار عازل جديد يفصل بين بلدتي تلالين ومارع خير دليل جديد على فرض الأمر الواقع كقوة احتلال تسعى لسلخ المناطق الواقعة تحت نفوذها والتوسع باتجاه مناطق أخرى، توعد بها أردوغان مراراً في الآونة الأخيرة.

وكشفوا، أن الاحتلال التركي تمكن حتى يوم أمس من بناء ٦٠٠ متر من الجدار العازل، الذي يبلغ طوله ٤ كيلو مترات بارتفاع ٤ أمتار ويمتد على طول الطريق بين مارع وتلالين، ويفصلهما عن باقي القرى والبلدات السورية المجاورة على أن يستأنف العمل في بعض مساحات الجدار في فترة لاحقة على أمل توسيعه ليشمل مناطق أخرى هدد نظام أردوغان باحتلالها، ما ينفي مزاعمه التي أطلقها بأن الهدف من الجدار حماية عرباته وأرتاله العسكرية من نيران الجيش العربي السوري والميليشيات الكردية المنتشرة في المنطقة بالقرب من مارع.

وأشاروا إلى أن الاحتلال التركي سبق وأن أنشأ الشهر الماضي جداراً عازلاً إسمنتياً مماثلاً بطول ٢ كيلو متر مبدئياً، وارتفاع ٤ أمتار، ويمتد في مرحلته الأولى من المشفى الوطني عند المدخل الغربي لمدينة إعزاز، حيث توجد قاعدة عسكرية لجيش الاحتلال التركي، وصولاً لما يسمى حاجز «الشط» على طريق حلب– عفرين السريع.

ولفتوا إلى أن الاحتلال التركي بنى جداراً عازلاً ثالثاً في نيسان ٢٠١٩ في ريف عفرين الجنوبي، يمتد من بلدة مريمين شمالاً إلى كيمار وبراد جنوباً فبلدة جلبل في الجنوب الغربي للمنطقة، وذلك لسلخ عفرين التي احتلها في آذار ٢٠١٨ عن النسيج والجغرافيا السورية، بالإضافة إلى هدم وتجريف أملاك المدنيين في المناطق التي يمر بها الجدار وفي محيطه.

المراقبون أشاروا إلى أن الاحتلال التركي زود الكتل الخرسانية للجدران الثلاثة السابقة بأسلاك شائكة وأبراج مراقبة مجهزة بكاميرات حرارية وأخرى تعمل بالأشعة تحت الحمراء، عدا الرادارات وأجهزة الرؤية الليلية والأسلحة النارية والليزرية المتطورة.

أما في ريف حلب الشمالي الشرقي، فبدأ ما يسمى «الجيش الوطني» مع جيش الاحتلال التركي ومنذ نيسان الماضي بحفر خندق يبدأ من بلدة السكريات ويصل إلى مدينة تادف بمحاذاة طريق عام حلب – الحسكة المعروفة بـ«M4»، الغاية منه فصل مناطق سيطرة مرتزقة أردوغان عن مناطق الجيش العربي السوري جنوب وجنوب غرب تادف، حسب شهادات الأهالي في تادف لـ«الوطن».

وبينت المصادر الأهلية، أن أعمال حفر الخندق ما زالت مستمرة رغم اعتراض سكان المنطقة وخروجهم في مظاهرات مستمرة ضد الاحتلال التركي ومرتزقته الذين يمنعونهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومزارعهم مكان حفر الخندق، الذي استولى على أكثر من ٣ آلاف هكتار من مساحتها.

إلى ريفي حلب الغربي وإدلب الشمالي الغربي، حيث تستكمل ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واجهة له، أعمال حفر خندقين حربيين لهما ساتر ترابي وعمقهما ٤ أمتار، يصل الأول مدينة دارة عزة غرب حلب بالقرى التي تسيطر عليها بمحيط مدينة سراقب بريف إدلب الشرقي، بينما يفصل الثاني مناطق نفوذ «النصرة» الفرع السوري لتنظيم القاعدة شمال إدلب، وبمحاذاة تجمع مخيمات أطمة، عن مناطق هيمنة «الجيش الوطني» في عفرين عند معبر دير بلوط.

وقالت مصادر أهلية شمال إدلب لـ«الوطن»، إن «النصرة» أرغم قاطني مخيمات يمر منها الخندق، الذي يفصل الحدود الإدارية لشمال إدلب عن نظيرتها بريف حلب الغربي، بإخلائها، وهو ما يرفضه السكان، الأمر الذي ينذر بمواجهة حتمية بينهما، خصوصاً بعد خروج قاطني المخيمات بمظاهرات طالبت بطرد «النصرة» من مناطقهم.

يذكر أن النظام التركي، باشر في آب ٢٠١٥ ببناء جدار إسمنتي عازل انطلاقاً من بلدة أطمة الحدودية شمال إدلب وبطول ٨٣٢ كيلو متراً على طول الحدودية السورية البالغة ٩١١ كيلو متراً، وجرى الانتهاء منه منتصف ٢٠١٨، ويعد ثالث أطول جدار في العالم بعد سور الصين العظيم والجدار الذي يفصل الولايات المتحدة عن المكسيك.

قولاً واحداً

تحسين الحلبي

الطريق المسدود أمام بقاء المشروع الصهيوني

بدأت المصادر الإعلامية في تل أبيب وبعض العواصم الأوروبية تعترف أن عدد الفلسطينيين على كل مساحة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ يزيد على عدد اليهود بنسبة تزيد على نصف مليون واعترفت منظمات أوروبية غير حكومية تدافع عن حقوق الإنسان أن الفلسطينيين يتعرضون لنوعين من جرائم التنكر لحقوق الإنسان الأولى في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وهي جريمة الفصل العنصري لما يقرب من مليونين من الفلسطينيين يضاف لها جريمة استمرار الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وجريمة الحصار والتجويع في قطاع غزة.

كانت قيادة الكيان الإسرائيلي السياسية والعسكرية تدرك منذ أعوام تقريباً خطر هذه الوقائع على الأرض ومضاعفاتها على مستقبل المشروع الصهيوني وما تسمى «دولة اليهود وحدهم»، فمنذ أربعة أعوام حذّر رئيس «مجلس الأمن القومي الإسرائيلي» سابقاً الجنرال المتقاعد يعقوب عميدرور في بحث نشره في «مركز بيغن – السادات للدراسات الإستراتيجية» الإسرائيلي جاء فيه أن «استمرار الوضع الراهن بين الفلسطينيين وأسرائيل سيولد خطراً وجودياً على مشروع دولة لليهود وحدهم لأن ضم أراضي الضفة الغربية والقدس مع سكانها الفلسطينيين سيولد بالضرورة كياناً ثنائي القومية ويقضي على مشروع دولة اليهود لوحدهم».

ويضيف عميدرور أن «مشروع الحل القائم على السماح بإنشاء دولة فلسطينية فوق أي نسبة من أراضي الضفة الغربية لن يحقق هو الآخر أهداف إسرائيل بدولة لليهود وحدهم ولن ينهي صراع الفلسطينيين ضد إسرائيل ولن يوقف عمليات استهداف المستوطنين».

ويقر عميدرور أن جميع الخطط والمشاريع التي وضعتها الحكومات المتعاقبة في تل أبيب وحاولت تنفيذها لم تنه هذه المعضلة وتحدياتها الوجودية على مستقبل مشروع «دولة اليهود لوحدهم» أو دولة «الأغلبية اليهودية» في أدنى الاحتمالات، ويعترف أن هذه النتيجة لن تحول دون إدانة إسرائيل بفرض نظام فصل عنصري على الفلسطينيين حتى لو كانوا أقل عدداً من اليهود، ويحذر من أن يتعرض الكيان الإسرائيلي لمثل ما تعرض له البيض المستعمرون في جنوب إفريقيا وعجز واشنطن ولندن وعواصم أوروبية عن الدفاع عنه والتسليم بالهزيمة.

وحين يتحدث عميدرور بهذه الطريقة والاستنتاجات فهو يدرك أن الكيان لم يعد قادراً على إقناع يهود العالم بالهجرة إلى فلسطين المحتلة لزيادة عدد المستوطنين لأن استمرار المقاومة الفلسطينية والعربية ضد الاحتلال طوال أكثر من سبعين عاماً ونتائجه على الأرض بهزيمة قوات الاحتلال في لبنان وفي قطاع غزة بعد ذلك واستمرار تزايد نسبة الردع الذي حققته المقاومة ومحورها الإقليمي، لن يشجع الكثيرين من يهود العالم على المجيء لأراضٍ ما زالت تشهد حروباً وعمليات مقاومة ولم يتمكن جيش الاحتلال والمستوطنون من إيقافها أو منع تزايد قدراتها النارية والصاروخية والبشرية من جميع الجبهات المحيطة بفلسطين المحتلة، بل إن عميدرور يعرف عدد المستوطنين الذين غادروا مستوطناتهم خلال العقود الثلاثة الماضية عائدين لأوطانهم بهدف التخلص من عبء الحروب والمقاومة والنزاعات المسلحة، بعد أن أصبحوا يدركون أن وجود سبعة ملايين من الفلسطينيين أصحاب الحق في أراضي فلسطين من غزة حتى رأس الناقورة لن يتيح لهم وجوداً آمناً ولا «دولة لليهود وحدهم». سيجدون أنفسهم في مواقع قوات الاحتلال أو المستوطنات المسلحة أهدافاً لعمليات المقاومة ولن ينسى الفلسطينيون أن هؤلاء المستوطنين لصوص سرقوا بقوة الإرهاب والسلاح أراضيهم وممتلكاتهم وتاريخهم وسيظل من المستحيل على الضحية والجلاد أو السجان القاتل الاجتماع في بيت واحد ناهيك عن أن مشروع المحتل هو التوسع في السيطرة والاستيطان وتهويد البلاد.

ويكشف الجنرال المتقاعد غيرشون هاكوهين في صحيفة «يسرائيل هايوم» في ٨/٦/٢٠١٧ أن وزير الخارجية الأميركي في عام ٢٠١٦ جون كيري كان قد جمع اثنين من المسؤولين الإسرائيليين وهما الجنرال غادي شيمني مسؤول قوات الاحتلال في الضفة الغربية، ومعه نيمرود نوفيك، مع إيلان غولدينبيرغ والعقيد كريس باومان المسؤولان عن الملف الإسرائيلي في «مجلس الأمن القومي الأميركي» لوضع تصور شامل وتفصيلي لدولة فلسطينية على جزء من أراضي الضفة الغربية تنتشر عند حدودها قوات أميركية لضمان أمن إسرائيل، فرفضته حكومة بنيامين نتنياهو وطوي ملفه بحجة أن أمن إسرائيل الدائم لا يمكن رهنه بوجود قوات أميركية على حدود الدولة الفلسطينية.

ومع ذلك يعود عميدرور ويعد الاتفاق على دويلة فلسطينية في جزء من أراضي الضفة الغربية سيحمل سوءاً أقل من بقاء ملايين الفلسطينيين تحت حكم الوضع الراهن الإسرائيلي الذي يؤدي إلى زيادة عددهم وعدم إمكانية تخفيضه.

ركز على تطوير العلاقات الثنائية وإنهاء الإجراءات القسرية الغربية ضد سورية

نشاط لافت لبعثاتنا الدبلوماسية في الخارج

| الوطن

قامت بعثاتنا الدبلوماسية في العديد من دول العالم في الأيام القليلة الماضية بنشاط مكثف، تمثل بعقد لقاءات مع مسؤولين في الدول المضيفة وفعاليات تجارية ورجال أعمال، تم خلالها بحث مختلف جوانب العلاقات الثنائية بين سورية والدول المضيفة لتلك البعثات، والتأكيد على ضرورة إنهاء الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي على سورية، بهدف إخضاعها وتجويع أهلها.

وذكرت وزارة الخارجية والمغتربين في صفحتها على موقع «فيسبوك»، أن سفير سورية لدى الأرجنتين وغير المقيم لدى الأورغواي سامي سلامة، التقى بعضو مجلس الشيوخ الأورغواياني من الأصول السورية السيناتور أمين النفوري بحضور السيدة لوسيا مارتينيز أراوجو عضو اتحاد المؤسسات العربية الأميركية في الأورغواي فياراب.

ودار الحديث خلال اللقاء حول دور البرلمانيين من الأصول السورية في إيضاح أهداف الحرب الكونية على سورية إضافة إلى رفض الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها أميركا، والاتحاد الأوروبي، على سورية، والهادفة إلى إخضاعها وتجويع أهلها، وضرورة السعي لاستنهاض وتنشيط لجنة الصداقة العربية – الأورغوانية لإيضاح هذه الأهداف العدوانية على سورية وشعبها.

كما تطرق الحديث إلى إمكانات تشكيل مجلس لرجال الأعمال بين سورية والأورغواي لإطلاق عمليات التبادل التجاري بين البلدين الصديقين الأمر الذي من شأنه تحقيق التقارب بين سورية والأورغواي، والتعرف إلى المنتجات المعدة للتصدير في كلا البلدين.

كما زار سلامة الرئيس الأورغواني الأسبق خوسيه موخيكا في منزله ونقل إليه تحيات الرئيس بشار الأسد والشعب السوري، نظراً لمواقفه المشرفة حيال القضايا العربية وتقبلها شاكراً متمنياً السلام والاستقرار لسورية وشعبها الذي يكن لهما محبة كبيرة.

وذكرت الوزارة، أن وزير خارجية جمهورية الأورغواي فرانسيسكو باستيجو تسلم الخميس الماضي نسخة عن أوراق اعتماد سلامة سفيراً لسورية فوق العادة ومطلق الصلاحية غير المقيم لدى الأورغواي الذي نقل إليه تحيات وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، وعبره إلى الشعب الأورغواياني الصديق.

وبهذه المناسبة قدم سلامة لمحة عن مستجدات الأوضاع القائمة في سورية واستعرض التطورات الإيجابية المتعلقة بالعملية السياسية، داعياً الأورغواي لتوجيه مستثمريها إلى الاستفادة من ميزات قانون الاستثمار الجديد الذي صدر خلال عام ٢٠٢١، مؤكداً على عمق العلاقة بين البلدين الصديقين، شاكراً الأورغواي التي لم تستجب إلى الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي فرضتها أميركا وغيرها على سورية، مشيراً إلى الدور الرئيس الذي لعبته الجالية المتحدرة من أصول سورية في التنمية والتطوير في جمهورية الأورغواي الصديقة.

من جانبه رحب باستيجو بسلامة وتمنى له النجاح في مهامه الهادفة إلى الارتقاء بالعلاقات الثنائية، متمنياً زيارة سورية وهي تنعم بالسلام والأمن والاستقرار.

كما التقى سلامة كلاً من مدير إدارة المراسم السفير سانتياغو وينس، ومدير إدارة التعاون الدولي السفير أليخاندرو مرنيس فلاكوني، ومديرة شؤون التكامل والميركوسور السفيرة أليخاندرا دي بيجيس، ومدير الإدارة القنصلية السفير ريكاردو. ف. دوانتي ومدير مكتب وزير خارجية الأورغواي السفير فيرناندو لوبيز فابريغات، ودار الحديث حول العلاقات الثنائية وسبل تطويرها وإمكانيات توقيع اتفاقات تعاون بين سورية والأورغواي إضافة إلى التعاون والتنسيق في مجالات تبادل الدعم في المحافل الدولية.

على خطٍ موازٍ، التقى سفير سورية لدى سلطنة عمان إدريس ميا عدداً من مديري الشركات ورجال الأعمال العمانيين، وتم التأكيد خلال اللقاء على أهمية تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين الجانبين بما يخدم البلدين والشعبين الصديقين.

كما وضع ميا الحضور بصورة آخر التشريعات والقوانين التي صدرت في سورية والتي منحت الكثير من التسهيلات لكل من يرغب في الاستثمار في القطر وأهمها القانون رقم ١٨ للعام ٢٠٢١

وأول من أمس، التقى سفير سورية في الهند بسام الخطيب بسفيرة جمهورية إندونيسيا اينا كرسنامورتي، حسبما ذكرت الوزارة، حيث تم خلال اللقاء بحث مختلف جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وتم الاتفاق على التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك مستفيدين من التاريخ الحضاري الغني والتراث الإنساني والقيم التي يتشارك بها الشعبان السوري والإندونيسي.